

تطور استخدام تقنيات تحلية المياه في الجماهيرية تحديات الحاضر وأفاق المستقبل *

د . عبد القادر على الرباطي *

م . محمد خالد الغويل *

مقدمة :

تقع الجماهيرية العظمى وسط شمال القارة الأفريقية على الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط بين خطي 11 و 25 طولاً وخطي 19 و 23 عرضاً تقريباً ، وبذلك فهي تتميز بمناخ صحراوي أو شبه صحراوي وظروف جغرافية حرجية تجعلها من الدول ذات الموارد المائية المحدودة جداً إذ لا توجد مصادر مياه سطحية متجددة كالأنهار كما لا تتجاوز المساحة التي تقع فوق خط المطر 100 ملم (5٪) من إجمالي مساحة الجماهيرية (1) .
بذلك فإن المصدر الرئيسي للمياه هو الخزانات الجوفية المتمثلة في أحواض الجفارة وغدامس ومرزق والجبل الأخضر والكفرة والسرير .

سنة وذلك مواكبة لنمو النشاطات النفطية وتطور هذه التقنية تجارياً ، وتطور استخدامات بشكل ملحوظ بداية من منتصف السبعينات إستجابة للزيادة المضطردة في معدلات الطلب على المياه للاغراض الحضرية والصناعية على وجه الخصوص وعجز المصادر الطبيعية عن توفير هذه المتطلبات .

ووفق البيانات الواردة بدليل الرابطة العالمية للتحلية (IDA) فإن عدد وحدات التحلية المنفذة بالجماهيرية حتى نهاية سنة 1992 يربو عن 400 وحدة تشمل التقنيات الشائعة الثلاثة وهي التقنيات الحرارية والتناضح العكسي والفرز الكهروغشائي الإنعاكسي (2) . أعداد وسعات وحدات التحلية مبينة في جدول (1) .

المهدف من هذه الدراسة هو إستعراض تطور استخدام تقنيات التحلية في الجماهيرية العظمى وذلك من خلال تحديد نوعية وعدد وسعات محطات التحلية المنفذة منذ بداية استخدامها في الجماهيرية وتقييم الخبرة المتراكمة والمشاكل الرئيسية المصاحبة لها وصولاً إلى توصيات عملية بشأن التوجهات المستقبلية والإستخدام الأمثل لهذه التقنيات كمصدر مائي مكمل ذي جدوى فنية واقتصادية حاضراً ومستقبلاً .

تطور استخدامات تقنيات تحلية المياه بالجماهيرية :

استخدمت تقنيات تحلية المياه المختلفة في الجماهيرية منذ أكثر من ثلاثين

وحيث أن أكثر من 85٪ من السكان وكذلك معظم النشاطات الصناعية والزراعية تتركز على الشريط الساحلي فإن الطلب على المياه الجوفية قد ازداد بشكل كبير بهذا الشريط خلال الثلاثة عقود الأخيرة مما أدى إلى إستنزاف مياه الأحواض الساحلية ، وقد انعكس ذلك جلياً في انخفاض منسوب المياه وتدنٍ نوعيتها في حوض الجفارة بسبب تداخل مياه البحر . وقد ساهمت هذه الظروف المائية الحرجة بالمدن الساحلية وكذلك بالتجمعات الحضرية بالمناطق الداخلية بشكل عام في دفع العديد من المؤسسات إلى استخدام تقنيات تحلية المياه المختلفة وذلك لتحلية المياه الجوفية المالحة أو مياه البحر لتوفير المياه الكافية بالكمية والنوعية المطلوبتين .

جدول (1) أعداد وسعات وحدات التحلية بالجمهورية في الفترة ما بين 1962 - 1992 إفرنجي

البنود	حرارية		تناضح عكسي		فرز كهروغشائي انعكاسي	
	مياه جوفية	مياه بحر	مياه جوفية	مياه بحر	مياه جوفية	مياه بحر
عدد الوحدات	-	116	138	32	136	-
السعة الإجمالية	-	425679	77767	58971	89745	-

إستخدامات تقنيات التحلية بالنظم الحرارية :

تستخدم كل من نظم التبخير الوميضي متعدد المراحل (MSF) والتقطير متعدد الفعالية (MED) والتقطير بضغط البخار (VC) لتحلية المياه بالجمهورية . وقد أنشئت أول محطة بالتبخير الوميضي متعدد المراحل بليبيا سنة 1962 بمدينة السدرة لإنتاج مياه للاستخدام الصناعي لشركة أسو النفطية . وتعتبر هذه التقنية الأكثر إستخداما ضمن النظم الحرارية حيث تنتج حوالي 97٪ من المياه المحلاة بينما ينتج الباقي بالتساوي تقريبا بين الطريقتين الأخريين .

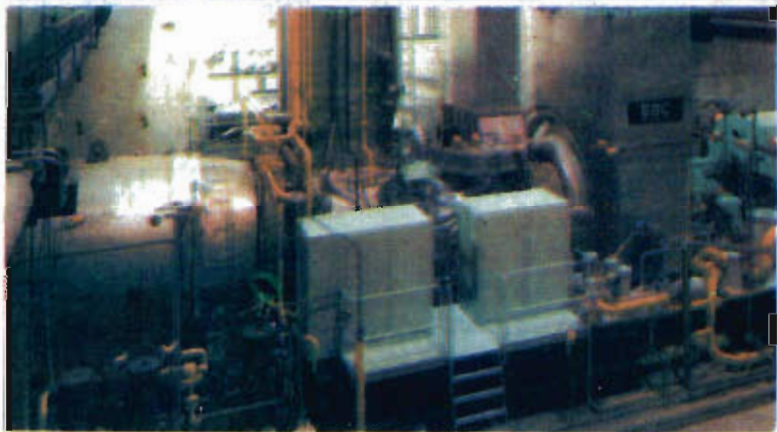
وتمثل إنتاجيات محطات التبخير الوميضي التي تفوق سعتها 700 م³ / يوم (414169 م³ / يوم) حوالي 2.5٪ من الإنتاجية العالمية مما يجعل ترتيب الجمهورية الرابع ضمن مستخدمي هذه التقنية في العالم .

هذا وتعتبر الجمهورية العظمى الدولة الثالثة في العالم من حيث عدد وحدات التبخير الوميضي (92 وحدة) إذ يمثل هذا العدد 4.8٪ من عدد الوحدات الكلية عالميا .

شهدت النظم الحرارية بالجمهورية نموا سريعا خلال السنوات 1974 إلى 1988 إذ إزدادت السعة الإنتاجية من حوالي 21617 م³ / يوم إلى حوالي

كذلك يتبين أن حوالي 75٪ من المياه المحلاة هي مياه بحر بينما الباقي مياه جوفية مرتفعة الملوحة .
بينما يتضمن جدول (2) البيانات المتعلقة بالسعات التصميمية والتراكمية للتقنيات المختلفة خلال الفترة 1962 إلى 1992 م .

من ذلك يتبين أن السعة التصميمية الإجمالية لوحدات التحلية هي 652162 م³ / يوم تنتج المحطات الحرارية حوالي 65٪ منها بينما تنتج محطات التناضح العكسي والفرز الكهروغشائي 21٪ ، 14٪ ، على الترتيب .



جدول 2 السعات التصميمية لنظم التحلية المختلفة المستخدمة في الجماهيرية 1962 - 1992

السنة	الفرز الكهروغشلي		التناضح العكسي		النظم الحرارية		السعة التصميمية التراكمية لكل القنيات م ³ / يوم
	السعة التصميمية م ³ / يوم	السعة التراكمية م ³ / يوم	السعة التصميمية م ³ / يوم	السعة التراكمية م ³ / يوم	السعة التصميمية م ³ / يوم	السعة التراكمية م ³ / يوم	
62					378	378	378
63					189	567	567
64	455	455			567	1022	1022
65	455				1324	1779	1779
66	455				1324	1779	1779
67	455				2838	3293	3293
68	455				2838	3293	3293
69	19200	19200	3482	3482	6320	25975	25975
70		19655			6320	25975	25975
71	961	20616			6320	26936	26936
72		20616			6504	27120	27120
73		20616	283	283	6617	27516	27516
74	159	20775	873	1156	21617	43548	43548
75	720	21495	1846	3002	35904	82018	82018
76	228	21723	2650	5652	56084	140980	140980
77	114	21837		5652	43100	134194	134194
78	9041	30878	2561	8213	34994	230790	230790
79	10477	41355	15228	23441	7190	263685	263685
80	6848	48203	1250	24691	59146	330929	330929
81	1427	49630	136	24827	1230	333722	333722
82	10473	60103	18374	43201	24029	386598	386598
83	1551	61654	4300	47501	55200	447649	447649
84		61654	22300	69801	10292	480241	480241
85	7091	68745	2640	72441	500	490472	490472
86	3000	71745	10112	82553	12500	516084	516084
87	3000	74745	3100	85653	31500	553684	553684
88	3000	77745	4250	89903	31893	592827	592827
89	3000	80745		89903		595827	595827
90	3000	83745	2075	91978		600902	600902
91	3000	86745	1600	93578		605502	605502
92	3000	89745	43160	136738	500	652162	652162

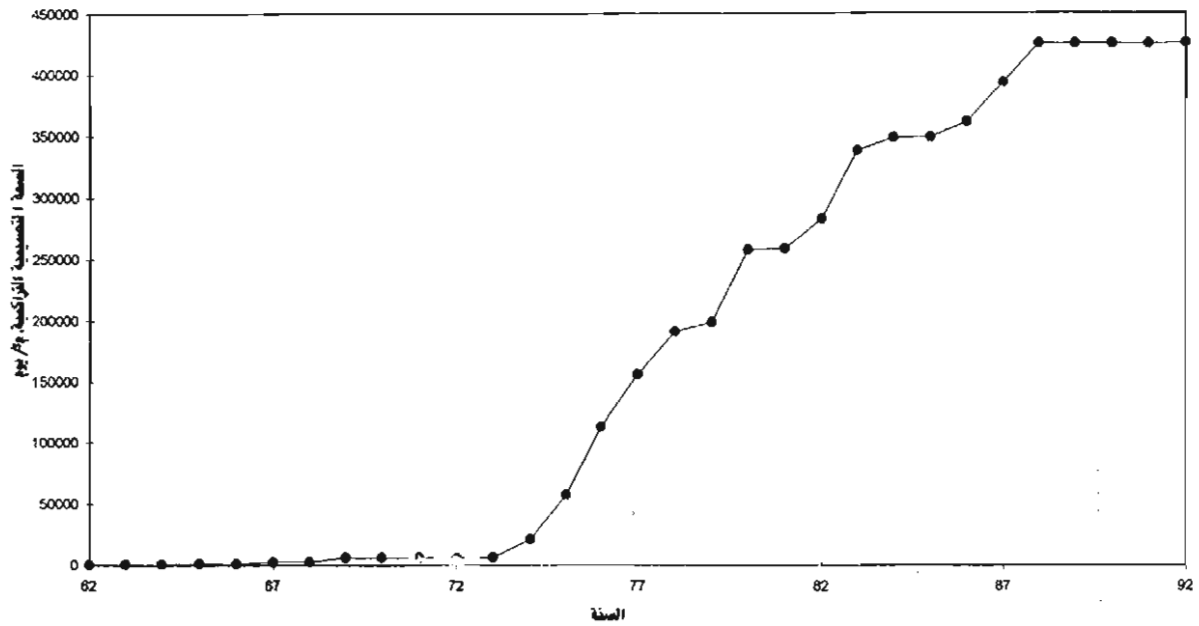
يوم / سنة شكل (2) .
من الناحية الانتاجية فإن الجماهيرية
هي الدولة السابعة عالميا إذ تبلغ الانتاجية
التصميمية الكلية لوحدات التناضح
العكسي 136738 م³ / يوم ويمثل ذلك
2.6 % من الانتاجية العالمية .
أما من حيث عدد وحدات التناضح

التقنيات التي استخدمت بالجماهيرية منذ
ما يزيد عن العشرين عاما إذ أنشئت أول
محطة لاستخدام شركة أوكسيدنتال سنة
1973 وتبعتها عدة محطات ذات سعات
صغيرة حتى سنة 1978 وبعد ذلك
شهدت هذه التقنية نموا مضطردا بمعدل
شبه ثابت يبلغ حوالي 9200 م³ /

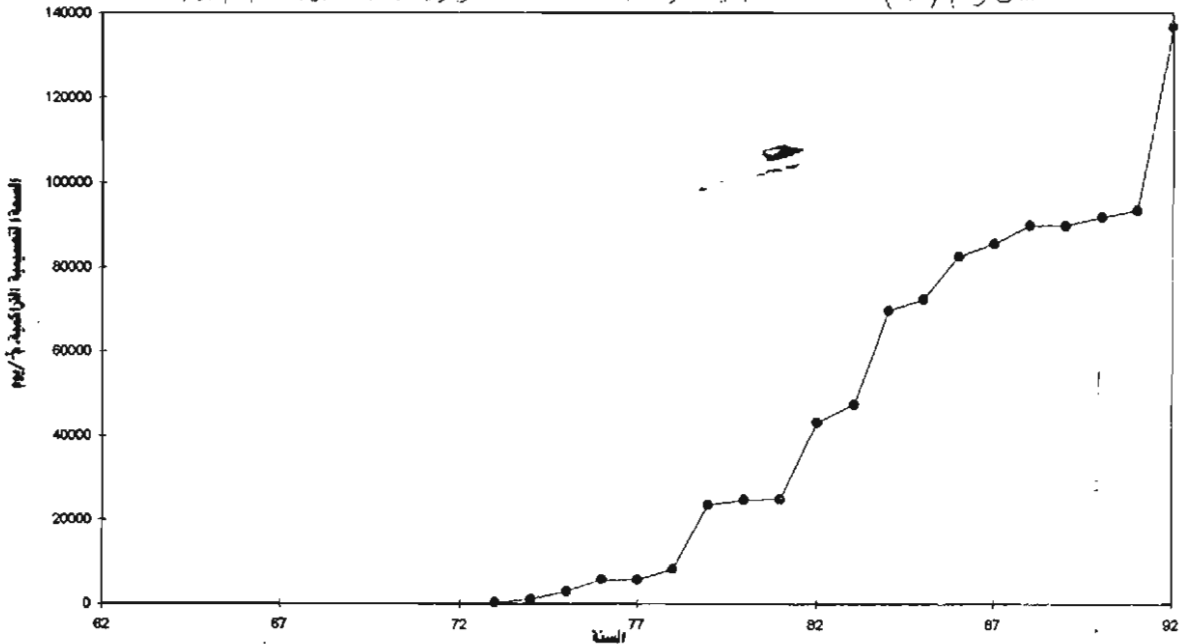
425179 م³ / يوم وبمعدل زيادة ثابت
تقريباً قدره 29000 م³ / يوم / سنة
شكل (1) .

استخدامات تقنية التناضح العكسي :

تعتبر تقنية التناضح العكسي من



شكل رقم (١) السعة التصميمية التراكمية للمحطات الحرارية بالجمهورية م^٣/يوم



شكل رقم (٢) السعة التصميمية التراكمية لمحطات التناضح العكسي بالجمهورية، م^٣/يوم

هذه التقنية خلال العشرين سنة الماضية وإلى توقعات زيادة الطلب على المياه وقياساً على التوجهات الحالية للطلب على هذه التقنية عالمياً فإنه من المتوقع زيادة استخدام هذه التقنية محلياً مستقبلاً خصوصاً للاغراض الحضرية في المحطات وحيدة الغرض ولعل أحسن

بينما يستخدم حوالى (20٪) منها لتحلية مياه البحر إلا أنه يجب ملاحظة أن الإنتاجية الإجمالية لوحدات تحلية مياه البحر تمثل حوالى 43٪ من الإنتاجية التصميمية الكلية لوحدات التناضح العكسي بالجمهورية . وبالنظر إلى التطورات السريعة في

العكسي ذات الإنتاجية 100 م^٣ / يوم أو أكثر فإن الجمهورية هي الدولة السادسة عالمياً حيث تشكل عدد الوحدات المركبة بالجمهورية (170 وحدة) حوالى 3.3٪ من إجمالى الوحدات العالمية من هذا النوع . معظم هذه الوحدات يستخدم بالجمهورية لتحلية المياه الجوفية (80٪)

4٪ سنة 1975 إلى 21٪ سنة 1992 بينما إنخفضت حصتها كل من النظم الحرارية والفرز الكهروغشائي من 70٪ ، 26٪ ، 14٪ على الترتيب خلال نفس الفترة .

الصعوبات التي واجهت تحلية المياه بالجماهيرية :

واكسب استخدام تقنيات تحلية المياه بالجماهيرية التطور العالمي هذه التقنيات كما سبق الإشارة غير أن تنوع مكونات محطات التحلية وتعدد مصنعي هذه المكونات ومحدودية الخبرات المحلية وعدم توفر مؤسسات تكوينية في هذا المجال أدى إلى إعتناء المؤسسات الوطنية المستخدمة لتقنيات التحلية إعتيادا شبه كلي على الشركات المقاوله الاجنبية للقيام بأعمال تصميم وتنفيذ محطات التحلية ، وقد اقتصرت أعمال الجهات المالكة لهذه المحطات في معظم الاحوال على تحديد أو تقدير السعة الإنتاجية المطلوبة ومراجعة المستندات الفنية بدرجات متفاوتة من الدقة ومن قبل أشخاص غير متخصصين غالبا مما يجعل هذه المراجعة عملا إجرائيا

210000 م³ / يوم حتى نهاية 1992 (3) . بذلك فإن السعة التصميمية الإجمالية لوحدات الفرز الكهروغشائي تبلغ حوالي 89745 م³ / يوم وهذه السعة تجعل الجماهيرية الدولة الرابعة في العالم ضمن مستخدمي هذه التقنية (6. 7٪ من السعة العالمية) والرابعة كذلك من حيث عدد الوحدات عالميا (5. 9 من إجمالي عدد الوحدات العالمية) .

مما تقدم يتبين أن استخدام تقنيات التحلية بالجماهيرية يعود الى أوائل الستينات مما يجعلها من الدول الاوائل التي إستغلت هذه التقنيات في المجالات المختلفة . غير إن إستخدامات هذه التقنيات كانت على نطاق محدود سنة 1974 والتي شهدت بعدها نموا ملحوظا حتى الآن وبمعدل شبه ثابت قدره حوالي 30000 م³ / يوم / سنة كما هو مبين بشكل (4) .

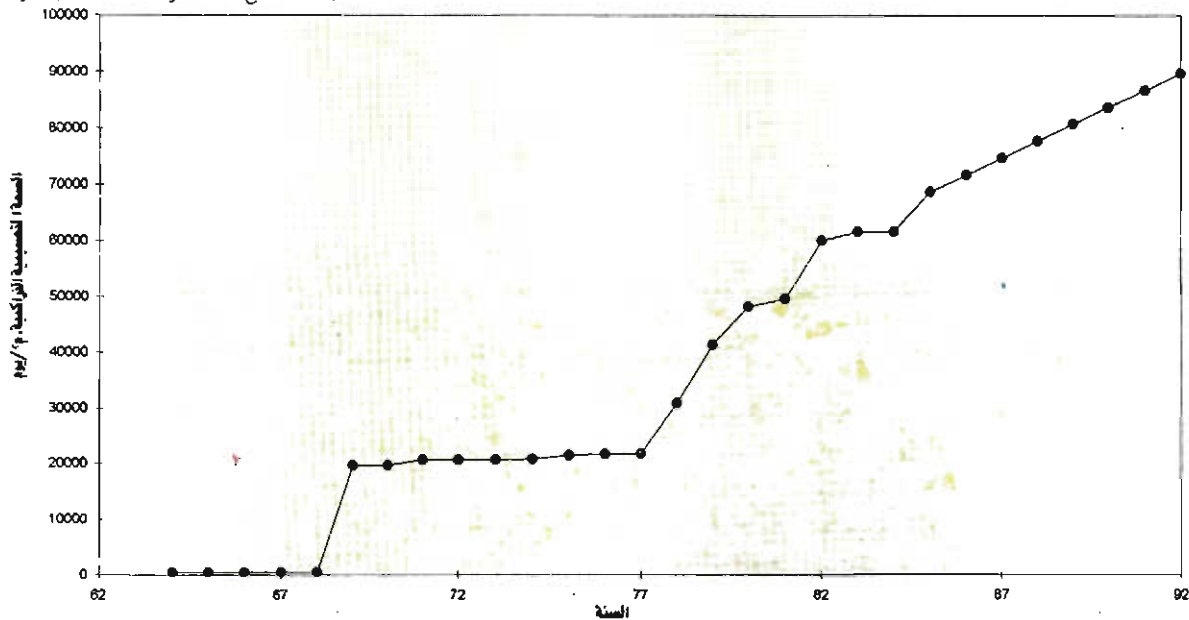
ويمكن ملاحظة أن معدلات الزيادة في السعات التصميمية المستخدمة بالجماهيرية قد واكبت تطور تقنيات التحلية عالميا شكل (4) ، (5) . فقد إزدادت حصة تقنية التناضح العكسي من

دليل على ذلك مشروع محطة تحلية مياه البحر بمدينة طرابلس بسعة 25000 م³ / يوم الذي يتوقع أن يوقع عقده في المدة القريبة القادمة .

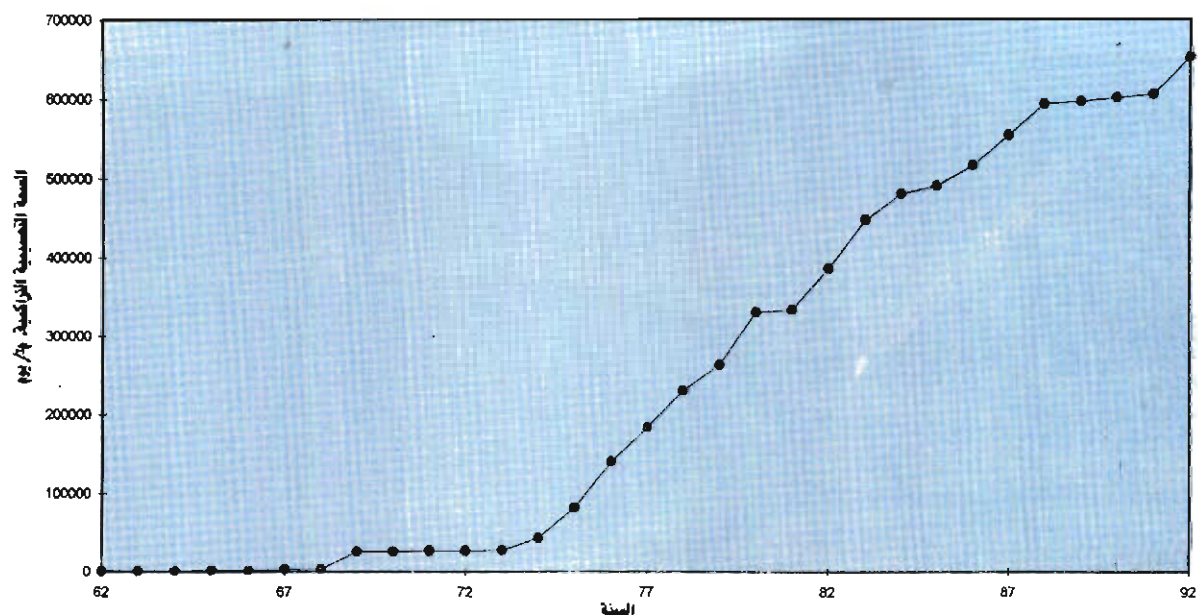
استخدامات تقنية الفرز الكهروغشائي الانعكاسي :

تستخدم هذه التقنية لتحلية المياه الجوفية فقط وقد أنشئت أول محطة في الجماهيرية بمدينة زليطن سنة 1964 أي منذ أكثر من 30 سنة لسد إحتياجات هذه المدينة من المياه ، ثم إزداد عدد وسعة المحطات فجأة سنة 1969 ثم تدريجيا بمعدل صغير جدا حتى سنة 1978 عندما إزدادت السعة التصميمية التراكمية بمعدل كبير من حوالي 30878 م³ / يوم الى 68745 م³ / يوم سنة 1985 شكل (3) .

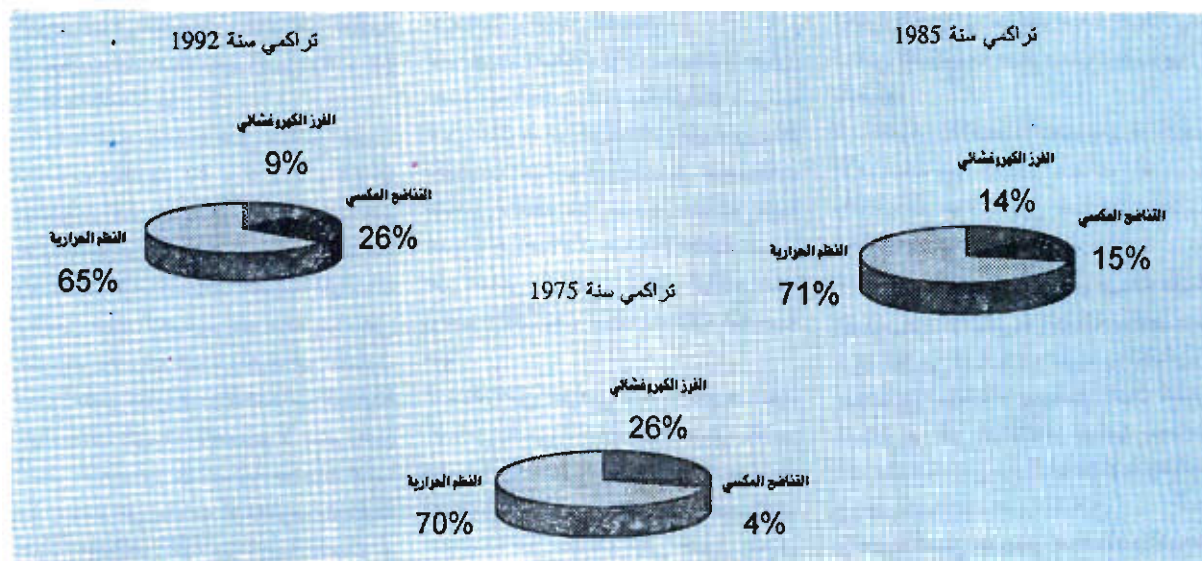
بذلك فإن معدل الزيادة السنوي لهذه الفترة حوالي 5410 م³ / يوم / سنة . ورغم عدم تسجيل أية زيادة في عدد المحطات منذ 1985 حتى الآن بدليل الرابطة العالمية للتحلية فقد تم تنفيذ عدد من المحطات بسعة إجمالية قدرها



شكل رقم (3) السعة التصميمية التراكمية لمحطات الفرز الكهروغشائي بالجماهيرية، م³/يوم



شكل رقم (4) السلعة التصميمية التراكمية لكافة تقنيات التحلية بالجمهورية، م٣/ يوم



شكل رقم (5) تغير حصة تقنيات التحلية المختلفة خلال السنوات 1975 إلى 1992

لا أكثر . وقد إستعانت بعض المؤسسات باستشاريين أجانب لأغراض التصميم والإشراف والمتابعة وتشغيل وصيانة عدد من المحطات إلا أن هذه الخبرات تختلف أهدافها في كثير من الأحيان عن أهداف المؤسسات المحلية . ويعتبر قطاع الكهرباء القطاع الوحيد الذى أسس إدارة عامة مختصة بالتحلية (غير أن هذه الإدارة لم تستمر لمدة طويلة) رغم أن الهدف الأساسي من عمليات التحلية بهذا القطاع هو إنتاج المياه المقطرة اللازمة لعمليات توليد الكهرباء بالمحطات البخارية وليس إنتاج مياه صالحة للاستخدامات الحضرية . أما بقية القطاعات المستخدمة لتقنيات



5 - سوء إختيار مواقع المحطات لعدم الامام بالظروف البيئية المحلية كالتيارات والاعشاب البحرية والتغيرات في درجة الحرارة أدى الى توقف عدة محطات أو تدني كفاءتها بعد فترة وجيزة من تشغيلها .

6 - تكرار الاخطاء التصميمية وعدم الإستفادة منها لتعدد الجهات المصممة والمالكة مع عدم توثيق المستندات الفنية الخاصة بذلك .

7 - لتعويض نقص أو عدم دقة المعلومات الأساسية المتعلقة بالتصميم فإن كلا من المالك والمصمم (المقاول) يلجأ إلى استخدام عوامل امان كبيرة تتمثل من قبل المالك في تحديد ساعات أكبر ونوعية أعلى من المياه المطلوبة ومبالغة في ضمانات الكفاءة والتشغيل . . . الخ واعتقاد أسس تصميم محافظة وتقنيات مجربة (قديمة احيانا) ، ومن قبل المصمم في زيادة عدد الوحدات والسعة وقطع الغيار ومستلزمات التشغيل والصيانة وتوليد الطاقة الاحتياطى . . . الخ وافترض أسوأ الظروف وتعميم تجارب خارجية غير مناسبة

8 - تركيز المقاولين على تقليص تكاليف

1 - تنفيذ محطات تحلية ذات ساعات تفوق الإنتاجية الفعلية للمصدر مما أدى الى زيادة تكاليف إنتاج المياه المحلاة وعدم الإستغلال الأمثل للمحطة .

2 - تنفيذ محطات ذات ساعات تتجاوز معدلات الطلب الفعلية للمالك وترتب على ذلك هدر كميات من المياه وزيادة تكاليف إنتاجها أو تشغيل المحطات بشكل متقطع مما سبب في مشاكل فنية عديدة خاصة وأن هذه الانظمة تصمم على أساس التشغيل المستمر كما نتج عنه إرتفاع تكاليف المياه المحلاة المنتجة منها .

3 - إفترض خواص المياه أو غيرها دون أساس علمي لذلك كما أن سوء تقدير معدلات تغير خواص المياه سبب في تعطيل كثير من المحطات خصوصا المعتمدة على مصدر مائي جوفي يقع في دائرة تداخل مياه البحر أو في المبالغة في معاملات الامان . كما أدى ذلك الى تهالك بعض مواد أو مكونات المحطات أو الى تدني كفاءة تشغيلها .

4 - إستهلاك مياه ذات نقاوة عالية لاغراض لا تتطلب ذلك وما يترتب عليه من زيادة في تكاليف المياه الناتجة .

التحلية وعلى رأسها قطاعي المرافق والصناعة فإنها لازالت تفتقر الى الإدارات الفنية المتخصصة رغم تعدد التوصيات في الندوات والمؤتمرات العلمية لإستحداث هذه الهياكل (4 ، 5) والحاجة المحلة لها .

وقد تبين - بناء على نتائج عدة دراسات وتقارير (4 ، 6 ، 7 ، 8) أن المقاولين الموردين لمحطات التحلية هم غالبا المسؤولون على تصميمها وتنفيذها وتقديم الإستشارات الفنية للمالك وبالتالي فإن التصميم يتم عادة بناء على ظروف وقدرة وخبرة وأهداف المقاول دون إعتبار للظروف والمحددات الدقيقة للمالك ، أى أن التصميم لا يتم وفق أسس أو معايير تصميمية معتمدة محليا ولا يستند على بيانات أو معلومات دقيقة حول خصائص المياه وإنتاجية المصدر أو كميات ونوعيات المياه المحلاة المطلوبة وذلك لعدم توفر هذه البيانات والمعلومات لدى كثير من المؤسسات المعنية مما اضطر المصممين الى إستخدام معاملات امان كبيرة جدا في كثير من الاحيان . وقد تترتب على ذلك عدة مشاكل أهمها :

خصوصا في التجمعات الحضرية الممتدة على طول الشريط الساحلي والتي تمثل أكثر من 85٪ من السكان وذلك للزيادة المضطردة في الطلب على المياه لكل المجالات وعدم وجود مصادر مياه متجددة . ويتوقع أن تزداد حدة هذا العجز مستقبلا إلى حوالي 5 مليون متر مكعب يوميا سنة 2000 رغم افتراض إستغلال كافة المصادر المائية المتاحة (بما فيها المرحلتين الأولى والثانية من مشروع النهر الصناعي العظيم) (١) .

وإستنادا إلى أن المورد الرئيسي من المياه بالجمهورية هو المصدر الجوفي ولكنه غير متجدد في معظم الأحوال فإنه لا مناص من البحث عن مصادر مكملة متجددة لمواجهة العجز الكمي الحاد والتدهور الخطير في النوعية . رغم أن حل المشكل المائي يتطلب عدة إجراءات تكاملية وتخطيطية وإجتماعية وفنية وإقتصادية تؤسس على استراتيجية وطنية واضحة المعالم تجاه أولويات التنمية والأمن المائي والغذائي .

توفر المشغلين ذوى المهارات المناسبة أدى إلى صعوبة تقييم أداء المحطات وتوقع مشاكل التشغيل قبل حدوثها حتى يمكن تفاديها .

4 - عدم توفر قطع الغيار والمواد اللازمة لتشغيل المحطات وصيانتها بشكل دوري أو طارئ .

5 - عدم توفر أطقم فنية مؤهلة تأهيلا مناسباً وبالعدد اللازم لمتطلبات التشغيل والصيانة مما أدى إلى الاعتماد على فنيين غير متخصصين أحيانا وبالتالي إلى تدني كفاءة المحطات .

6 - عمليات الصيانة الدورية لا تتم إلا في عدد قليل من المحطات وبالتالي فإن معظم المحطات خصوصا الصغيرة منها تشغل حتى توقفها عندها تكون إما بحاجة إلى عمل صيانة جوهرية مكلفة أو أحيانا توريد البديل .

التحديات والآفاق المستقبلية :

تشير كافة الدراسات المائية إلى وجود عجز مائي كبير بالجمهورية العظمى

الإنشاء للمنافسة على المشاريع دفع بهم إلى توصيف مكونات ومواد ذات نوعية دون المستوى المناسب في بعض الأحيان مما ينتج عن إستخدامها مشاكل جدية في التشغيل والصيانة ، وإلى إهمال المختبرات التحليلية والمحطات التجريبية والتي تعتبر جزءا أساسيا من محطات التحلية خصوصا المحطات ذات السعات المتوسطة أو الكبيرة ، وإلى الإكتفاء بأدنى مستوى من التدريب .

كما أن عدد وتنوع تقنيات التحلية بالجمهورية ومدة تشغيلها الطويلة قد ساهم - دون شك - في تأهيل عدد من المشغلين الوطنيين ولعل أحسن دليل على ذلك أن محطات كثيرة تشغل كلها من قبل فنيين عرب ليبين . لكن ذلك لا ينفي الإقرار بأن عددا من محطات التحلية تواجه مشاكل جدية أما بسبب أخطاء تصميمية (كما سبقت الإشارة) أو لعدم توفر الامكانيات البشرية المؤهلة للتشغيل والصيانة ، كما ساهم عدم توفر قطع الغيار ومواد التشغيل في مشاكل التشغيل هذه .

ويمكن تلخيص المشاكل التشغيلية الرئيسية - حسب نتائج الدراسات التقييمية المتوفرة (4 ، 6 ، 7 ، 8) فيما يلي :

1 - عدم توفر برامج ومؤسسات تدريب وتأهيل ورفع كفاءة وفي حالات وجود برامج تدريبية فإنها غالبا ما تكون غير مناسبة أما من ناحية إختيار أعداد ومؤهلات المتدربين ، أو توفر متطلبات التدريب المادية والبشرية .

2 - عدم توفر مستندات التشغيل والصيانة ، وفي حالة توفرها فإنها عادة ما تكون بأسلوب لا يتناسب مع مستوى المشغل (خاصة في حالة عدم تأهيله أصلا) مما يجد كثيرا من إمكانية الإستفادة منها .

3 - عدم توفر بيانات التشغيل والتقارير التحليلية المؤسسة عليها وعدم توفر المختبرات اللازمة لذلك إضافة إلى عدم



ولعل من الملفت للنظر أن تحلية المياه رغم أهميتها - كمصدر مكمل لسد الاحتياجات الحضرية والصناعية بالجماهيرية لم تتم معاملتها اسوة بالمجالات التقنية الاخرى كتوليد الطاقة الكهربائية والصناعات البتروكيمياوية ونحوها - والتي - نتيجة ادارتها من قبل اجهزة وشركات مركزية تولت اعمال التخطيط والتشغيل والصيانة والتأهيل والتدريب ... الخ - لم تواجه صعوبات جادة بل اثبتت الكفاءات الوطنية بها خبرات متميزة على التعامل معها وتطويرها للظروف المحلية وتطويرها رغم أنها أكثر تطورا وتعقيدا من تقنيات تحلية المياه .

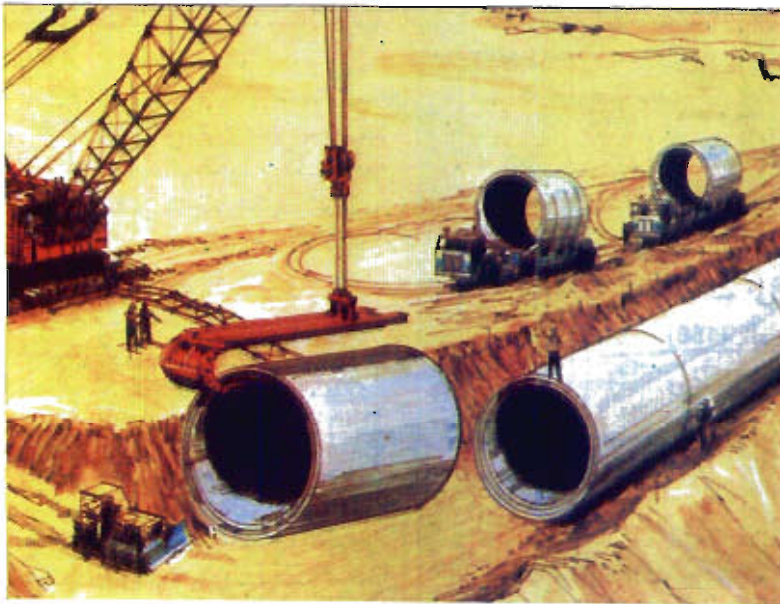


خلافا لذلك فإن تحلية المياه بوضعها الحالي تتبع جهات كثيرة (المرافق ، الكهرباء ، النفط ، الصناعة ، الصحة والضمان الاجتماعي ، مؤسسات عامة أخرى ، ... الخ) . كما تعامل بشكل مستقل بين المستخدمين المختلفين داخل كل قطاع على حدة مما اضطر كثيرا من الجهات الى استخدام وحدات تحلية بسعات صغيرة دون 1000 م³/ يوم الامر الذي ادى الى توريد عدد كبير من

نحوها ولم يتم التعامل معها كعنصر أساسي يتطلب الاهتمام والمتابعة والتقييم بشكل مستمر رغم اعتماد عمليات التصنيع والتوليد ... الخ على نواتج التحلية وتأثرها بها مباشرة .

الا أن محدودية الموارد تجعل من مياه البحر الممتد على مسافة 1900 كيلومتر وبالتالي من تحلية مياه البحر مصدرا مكملًا متجددا لسد احتياجات المياه للمدن الساحلية التي تعاني من نقص في الامداد المائي .

كما يتبين من هذه الدراسة أن تقنيات التحلية المختلفة بالجماهيرية قد استخدمت منذ أكثر من ثلاثين سنة مما يجعل الجماهيرية من الدول الرائدة في الاستفادة من تقنيات التحلية . الا ان هذه الاستخدمات صحبتها مشاكل كثيرة وذلك لعدة اسباب أهمها عدم الاستعداد المناسب للاستخدام وذلك بتأهيل الكوادر وتوفير مواد ومستلزمات التشغيل وقطع الغيار ... الخ ، مما جعل هذه التقنيات تبدو مكلفة ومعقدة الى حد يصعب معه تشغيلها بكفاءات وطنية . وما ساعد على تأكيد هذا المفهوم عدم تبادل الخبرات والمعلومات بين الجهات المستخدمة التي اعتمدت غالبا على محطات ذات سعات صغيرة واستخدمت التحلية كمرفق خدومي للعمليات التصنيعية أو عمليات توليد الطاقة أو



الوحدات وماتج عن ذلك من زيادة في تكاليف رأس المال والتشغيل والصيانة لهذه الوحدات .

وبمتابعة تطور التحلية عالميا يمكن ملاحظة تقدم كبير في التقنيات انعكس جليا في تقليص التكاليف وزيادة عمر مكونات المحطات وتيسير عمليات تشغيلها مما يجعلها أكثر منافسة واعتدائية اليوم من أى وقت مضى . لذلك فإن كافة المؤشرات التقنية والاقتصادية والاجتماعية تؤكد على ضرورة استغلال تحلية المياه كمورد مكمل اساسي لمواجهة مشاكل الامداد المائي الحرجة التي تتطلب معالجة آنية لم تعد تحتل أى تأخير .

وتسليما بهذه النتيجة فإنه لا بد من وضع استراتيجية وطنية تهدف الى استغلال وتوطين تقنيات تحلية المياه وذلك تأسيسا على العناصر الأساسية الآتية :

1 - استحداث مؤسسة مركزية أو شركة عامة (على غرار الشركة العامة للكهرباء) تعنى بكافة أعمال تحلية المياه بما في ذلك وضع الخطط والتصاميم والمواصفات والتنفيذ إضافة الى أعمال التدريب والتأهيل والتشغيل والصيانة كما تتولى تجميع وتوثيق المعلومات وتقديم الاستشارات في هذا المجال تكون تبعتها لأمانة اللجنة الشعبية العامة للإسكان

والمراقق .

- 2 - استحداث مراكز ومعاهد تدريب متخصصة في تقنيات التحلية المختلفة .
- 3 - استغلال المواد الخام المحلية اللازمة لتشغيل محطات التحلية كالرمل والحجر الجيري ، والركام المستخدمة في عمليات المعالجة المتعلقة بالتحلية .
- 4 - وضع خطة مرحلية لتصنيع بعض مكونات ومستلزمات تشغيل وصيانة محطات التحلية وذلك بدءا بالمكونات البسيطة فالأقل تعقيدا فالمعقدة مع اعتبار المكونات المستخدمة لأغراض أخرى بالإضافة الى التحلية بهدف تقليص تكاليف انتاجها محليا . ●

المراجع

- الزقلمى ، محمد خالد الغويل ، «نظم تحلية المياه بمدينة طرابلس : مشاكل التشغيل وأسس الاختيار» ندوة المياه والحياة - بلدية طرابلس ، 12 - 14/3/1990 ، طرابلس - ليبيا .
- 5 - اتحاد المهندسين العرب ، توصيات ندوة الموارد المائية في الوطن العربي ، 5/1993 ، طرابلس - ليبيا .
- 6 - عبدالقادر الرابطي ، نارندرا باريك ، محمد خالد الغويل ، «نظم معالجة المياه المستخدمة في الصناعات الغذائية بالجماهيرية» ، المؤتمر العربي حول تطوير وتكامل الصناعات الغذائية ، 22 - 25/9/1990 ، ليبيا - ليبيا .
- 7 - عبدالقادر الرابطي وآخرون ، «استخدامات تحلية المياه للافراض الصناعية في مدينة طرابلس - ليبيا» ندوة الرابطة الأوروبية للتحلية حول عمليات نظم التحلية ، 25 - 27/10/1990 ، لاس بالماس - اسبانيا (باللغة الانجليزية) .
- 8 - زكريا الرتيمة ، موسى ابوراس ، أحمد حراقة ، أحمد الساعدي ، عبد الله العلوص «تقرير عن محطات التحلية الواقعة على الشريط الساحلي» (غير منشور) ، 1994 ، طرابلس - ليبيا . ●

- 1 - عمر سالم ، الصادق قدرى ، «الموارد المائية بالجماهيرية 1990 - 2000» الاجتماع الخامس للجنة العربية للبرنامج الهيدرولوجي ، 1992 ، القاهرة - مصر .
- 2 - الرابطة العالمية للتحلية ، «دليل محطات التحلية بالعالم - التقرير الثانى عشر سنة 1992» .
- 3 - شركة ايونيكس - مكتب طرابلس ، اتصال شخصي ، 1995 .
- 4 - عبدالقادر الرابطي ، نبيل

ملخص :

أدى إزداد الطلب على المياه ومحدودية المصادر المائية بالجماهيرية العظمى الى البحث عن مصادر مكملة متجددة للمياه أهمها التحلية مما جعل الجيميرية على رأس قائمة الدول المستغلة هذه التقنية . وقد صاحب هذا الاستعمال كثير من الصعوبات الإدارية والفنية المتعلقة بتفذية وتشغيل وصيانة محطات التحلية . هذه الدراسة تهدف الى متابعة تطور استخدام تقنيات التحلية الرئيسية (التقطير ، التناضح العكسي ، الفصل الكهروغشائي) في ليبيا وذلك من خلال مسح ومراجعة وتحليل البيانات والمعلومات المتوفرة محليا وعالميا والتي تشمل اعداد وأنواع وسعات المحطات وتوزيعها الجغرافي ومجالات استخداماتها إضافة الى الخصائص المميزة لبعض هذه المحطات . وباعتبار نتائج هذه الدراسة والوضع الحالى والمستقبل وتوقعات الموارد المائية التقليدية (جوفية وسطحية وأمطار) وتطور الطلب على المياه والتطورات المتوقعة في تقنيات التحلية المختلفة تمت التوصية بعدة اجراءات لتوطين هذه التقنية محليا ولتيسير وتيسير عمليات تصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة محطات التحلية في ليبيا وبالتالي تأمين المياه العنصر الأساسى لاستمرار الحياة والتنمية .

★ ورقة مقدمة الى ندوة " الموارد المائية في الوطن العربي " الربيع (مارس) 1996 افرنجى - طرابلس